أصول النحو عند المبرد

م.م مروة جمال هندي

وزارة التربية / مديرية تربية الرصافة الثانية

الملخص:

إنَّ علم النحو علم شريف؛ لأنه يتوصل به إلى علم أشرف وهو معرفة كلام خير الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وهو من أسمى العلوم قدراً وأنفعها أثراً به ننطق فصيحاً ونكتب صحيحاً، وبه سلم القرآن الكريم من عادية التحريف واللحن ثم البحث في أصول النحو العربي يفتح آفاق البحث النحوي أمام الباحثين وتدفعهم للتفكير في كثير في معرفة هذه الأصول وأدلتها وقواعدها ولهذا آثرت الباحثة أن يكون موضوع بحثها هو (أصول النحو عن المبرد) درست في التمهيد حياة العالم النحوي المبّرد ونشأته العلمية، وجاء الفصل الأول منتظماً على مبحثين تناولت فيها أصول النحو العربي عند القدماء، أما الفصل الثاني فقد خصصته للحديث عن الأصول السماعية والقياسية والاجماع وغيرها من الأدلة النحوية عن المبّرد، وبيَّنت في الخاتمة أهم النتائج المستحصلة .

الكلمات المفتاحية: (أصول النحو، المبرد).

The origins of grammar at the cooler

Marwa Jamal Hindi

Ministry of Education / Directorate of Second Rusafa Education

Abstracts:

The science of grammar is an honorable science; Because it leads to a nobler knowledge, which is the knowledge of the words of the best of creation, our master Muhammad, may God bless him and grant him peace, and it is one of the highest sciences in terms of value and the most beneficial impact with it. Researchers and pushes them to think about a lot in knowing these principles, their evidence and their rules, and for this reason the researcher chose to have the topic of her research is (the origins of grammar about the radiator). The second chapter has been devoted to talking

about audio and analogical origins, consensus and other grammatical evidence about the file, and in the conclusion I showed the most important results obtained.

Keywords: (the origins of grammar, the radiator).

التمهيد

المبرِّد حياته ونشأته العلمية

أولا: ولادته ونشأته

يزخر تأريخنا الإسلامي بشخصيات أثرت مكتبتنا العربية وبذلت جهدا خصبا في وضع أصول النحو العربي و قواعده وجمع تراثنا اللّغوي، ومن بينها شخصية النحوي المعروف بالمبرِّد، وأسمه محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، وينتهي نسبه بـ(ثمالة)، وهو عوف بن أسلم من الأزد، وقد لُقب بالمبرِّد قيل: لحسن وجهه، وقيل: لدقته وحسن جوابه، ونسبه بعضهم إلى البردة تهكمًا، وذلك غيرة وحسدًا، ويُعدَ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، أحد الأعلام الكبار في تأريخ العربية أدباً ولغة يشغل مكانة مهمة في التأريخ النحوي لأن رياسة النحو البصريَ آنتهت إليه ، على حين انتهت رياسة النحو الكوفي إلى معاصره ثعلب، وعن طريق الأخذ عنهما نشأ مذهب نحوي جديد هو المذهب البغدادي، ولد المبرد بالبصرة أوائل القرن الثالث (٢١٠هـ تقريباً) ، وبها نشأ، وكان تلميذاً للجرمي وأبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني وغيرهم من شيوخ البصرة ، درس كتاب سيبويه وأحاط به و نقد بعض ما فيه بعد ذلك، على أن الكتاب ظل مسيطراً عليه سيطرة تكاد تكون كاملة مما نلحظ مظاهرة في المقتضب الذي نختار لك منه نصا[١] ، بعد ذلك انتقل المبرد الى سر من رأى أيام المتوكل ثم انتقل الى بغداد بعد مقتله، وبها استقر، وفيها كانت معاصرته لثعلب ، ومناظراته اللغوية معه التي أثرت النشاط العلمي في بغداد حينذاك والتي حولت التعصب المدرسي الى الأخذ عنهما معاً والانتفاء من كلا المذبين، وقد تلمذ للمبرد عدد من كبار النحاة منهم الزجاج وأبو بكر بن السراج، توفي في بغداد عام ٢٨٥هـ[٢] .

ثانيا: مكانته العلمية

صار المبرِّد زعيم النحويين في البصرة بعد وفاة شيخه المازني، وأصبح إمام عصره في الأدب واللغة بلا منازع م، فأقبل عليه الدارسون من كل حدب وصوب، وصار بيته ملاذاً لطلاب العلم المعرفة ، ومنتدى للوجهاء والعظماء والأعيان، قال عنه الخطيب البغدادي: كان المبرِّد عالما فاضلا موثوقا في الرواية، وقال ابن كثير: كان ثقة ثَبَتا فيما ينقله.

ثالثا: مؤلفاته ومصنفاته

من أهم مؤلفات المبرد العلمية التي وصلت إلينا هي

١- الكامل: وهو من الكتب الرائدة في فن الأدب، شرحه (سيد بن علي المرصفي) في ثمانية أجزاء كبيرة بعنوان (رغبة الآمل في شرح الكامل).
٢- الفاضل: وهو كتاب مختصر يقوم على أسلوب الاختيارات، ويعتمد على الطرائف وحسن الاختيار .
٣- المقتضب: ويقع في ثلاثة أجزاء ضخمة، ويتناول كل موضوعات النحو والصرف بأسلوب واضح مدعَّم بالشواهد والأمثلة .
٤- شرح لامية العرب .
٥- ما أتفق لفظه وأختلف معناه من القرآن المجيد .
٦- المذكر والمؤنث [٣].

الفصل الأول

المبحث الأول: أصول النحو السماعية

الأصل فى اللغة: ورد فى معاجم اللغة أن الأصل أسفل كل شئ[٤]، وقد توسّع فى هذا المعنى بإستعماله فى عدة معان، لكثرة دوران هذه الكلمة؛ فأساس الحائط أصله، وأصل كلّ شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه؛ فأصل الولد للأب، وأصل النهر للجدول[٥]، وأصل كلّ شئ لقاعدته التى لو

آرتفعت لارتفع بارتفاعها توهماً[٦]، ((والأصل ما يبنى عليه غيره، وهو فى اللغة: عبارة عما يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره))[٧].

أصول النحو فى الاصطلاح النحويين: قال الأنبارى: ((أصول النحو: أدلة النحو التى تفرّعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه هى أدلة الفقه التى تفرعت عنها جملته وتفصيله))[٨]، وقيل : هو((علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هى أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل))[٩]، وعرَّفه أحد الباحثين بقوله: أصول النحو تلك الأسس والأركان التى بنى عليها هذا النحو فى مسائله وتطبيقاته ووجّهت عقول النحاة فى آرائهم وخلافهم وجدلهم[١٠]-*[١١]،وعلى هذا فعلم أصول النحو خاص بالأدلة الاجمالية المثبتة للقضايا الكلية، وهناك تعريف آخر يقول: ((النحو علم يعرف به أحوال الكلام العربى من حيث الإعراب والبناء والتعريف والتنكير والتقديم والحذف والاتصال والانفصال والتأنيث والتذكير والتعدى واللزوم وما إلى ذلك مما يدخل فى تنظيم الجملة وإصلاح الكلام))[١٢] وعلى هذا فعلم النحو خاص بالصور الجزئية المستعملة فى اللسان العربي .

موضوع أصول النحو

أصول النحو: هو أدلة النحو نفسها بحثا عن حقيقتها وأقسامها وترتيبها وطريقة الاستدلال بها، وقد جعلها ابن جنى ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس[١٣]، وعدّها ابن الأنبارى ثلاثة أيضا: النقل، والقياس، واستصحاب الحال[١٤]، وجعلها السيوطى جمعا بين ابن جنى والأنبارى أربعة، حيث قال: وأدلة النحو، وقال ابن جني في الخصائص أدلة النحو ثلاثة: السماع والقياس والاجماع، وقال ابن الانباري: أدلة النحو هي: النقل، والقياس، استصحاب الحال[١٥]؛ فأصول النحو يفيد المتمرس به فائدة جليلة حيث يضع يده على هذه الأدلة وطرق إستعمالها ومبلغ قوة كل منها وأقسامه وضوابطه وأركانه، ولا ريب أن تطبيق ذلك فى المسائل الجزئية يجعل النحوى

قادراً على التمييز بين الأقوال آخذاً بأقواها سنداً ومعتمداً فيما يقبل أو يرفض على البرهان والحجة، وبهذا يكون الفكر النحوى فى نمو وحيوية مستمرين[١٦] .

ولأصول النحو فائدة هي ((التعويل فى إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك فى أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب))[١٧]٣

السماع

إن السماع دليلٌ أصليٌّ أساسيٌّ من أدلّة النحو التي اتفق النحاة باللإجماع على اصله، إذ لم ينكرْه أحدٌ؛ وهو أوّلُها وأقواها؛ لأنّه لا يحتاج إلى غيره من الأدلّة، فكلها مرتبطةٌ به، والمفتقرُ إلى الشيء كالفرع منه، وقد يتّسعُ مفهومُ السماع ووظيفتُه إلى مصطلحاتٍ أخرى يشمّلها، أو تقتربُ منها كثيرا كاللإستقراء والرواية والنقل[١٨]، وذكر السيوطي في مفهوم السماع بقوله: ((وأعني به ماجاء في كلام مَن يوثَق بفصاحته، وهو القرآن، وكلام نبيّنا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وما جاء عن العرب–، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين، نظمًا ونثرا عن مسلم أو كافر))[١٩]، وقد عُرف البصريّون بحرصهم الشديد وصرامتهم وتحرّيهم في أخذ اللغة وقبولها، فلم يعتمدوا إلاّ لغةَ مَن تواترت الأخبارُ بفصاحتهم وسلامة لغته من الشوائب بمخالطة الأعاجم، أمّا الكوفيّون فقد آشتهروا بالتوسّع في أمر السماع عن كلّ العرب ونقل كلّ ما وصل إليهم حتى عُرفت مدرستُهم بمدرسة السماع، فقد ((اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا لأنهم لا يذهبون الى كل مسموع، ولا يقيسون كل الشاذ والكوفييون أوسع رواية ... والكوفيون لو رأوا واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا بخلاف البصريين))[٢٠] .

أما رأي ابن جني في السماع؛ فقد ذكر في كتابه الخصائص أن:((علّة امتناع ذلك ما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو عُلِمَ أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر))[٢١]، وهناك شروط وضعها في السماع منها:

١- النقل يكون عن العرب الفصحاء مشافيةً أو بواسطة رواةٍ ونقَلةٍ صادقين ثقاتٍ

٢- يؤخذ السماع من عربيّ الفصيحُ إذا آنتقل إلى لغةٍ أخرى فصيحةٍ وجب الأخذُ بها، وأذا آنتقل لغة فاسدةٍ لم يُؤخذْ بها.

٣- كلّ ما وردَ عن ظنينٍ أو متّيَمٍ أو مَن لم تُعرَف لو فصاحةٌ يُردُّ ولا يُقبَل [٢٢] ، وقال ابن فارس ((وتؤخذ سماعاً من الرُّواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويُتَّقى المظنون))[٢٣]، وأما مصادر السماع فهي:

١. القرآن الكريم

هو كتاب الله تعالى المنزل على نبيه محمد (ص) المنقول إلينا نقلا متواترا وهو أفصح كلام وأبلغه، ولا خلاف بين العلماء على حجية النص القرآني ؛فهم مجمعون على أنه أفصح ما نطقت العرب وأصح منه نقلا، وأبعد منه عن التحريف، ومن هنا ظهرت شواهد القرآن والقراءات في كتب النحو المختلفة، ولقد رأينا أن علماء النحو آعتمدوا القرآن، مادة لعلمهم، واستشهدوا بمئات الآيات، ومنهم من صرّح بأن القراءة سنة وأن ما صح منها يُعدّ أساسا للوجه الصحيح في اللغة لكن بعضهم وقف من هذه القراءات موقف المجتهد المصوّب، فإذا لم تكن القراءة تعبر عن القواعد التي آستنبطها من اللغة يصرّح بأنها لحن، ولو كانت من القراءات السبع المتواترة عن الأمة بالإجماع أو القراءات العشرة المتواترة عند القراء وكان بعض نحاة البصرة من بين الذي نصّبوا أنفسهم مهيمنين على تصويب القراء أو تخطئتهم وآشتهر أبو عثمان المازني بهذا الموقف، وتبعه المبرد الذي سمح لنفسه أن يرفض

بعض القراءات السبعة، مثل قراءة حمزة في الآيتين الكريمتين: ((**وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ**))[٢٤]، بكسر الياء، وقوله تعالى: ((**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**))[٢٥] بكسر الميم، وادّعى أن قراءة ((**ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ**))[٢٦]، خطأ غير جائز في الكلام و إنما يجوز في الضرورة، ومن الغريب أن ينسب المبرد إلى أهل المدينة قراءة شاذة في قوله تعالى:((**هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ**))[٢٧]، بفتح الراء و المعروف أن قراءة أهل المدينة تعنى باصطلاح العلماء قراءة نافع بن أبي نعيم و هي بالرفع، وقد تابع المبرد المازني في تحامله على الإمام نافع و ذكر ألاّ علم له بالعربية، مستدلا على ذلك بقراءة: ((معائش))[٢٨] ، بالهمزة مع أن نسبتها لنافع غير مشهورة [٢٩]

٢. الحديث النبوي الشريف المشهور والمتواتر

لا يشك مسلم بفصاحة النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يَدَّعِ أحدٌ عدم الإحتجاج بلفظه، وهو أفصح من نطق بالضاد، وإنما وقع الخلاف بين متأخري النحاة في اتخاذ الأحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم مصدراً من مصادر الاستدلال النحوي، لا قدحاً في فصاحته (حاشاه صلى الله عليه وسلم) من قِبَلِ من منع ذلك، وإنما توقفاً منهم في ثبوت اللفظ بعينه عن النبي صلى الله عليه وسلم من دون أن يقع فيه تصرف من قبل أحد الرواة، ولا يزال بعض الباحثين في اللغة يستبعد الوصول من خلال تخريج ودراسة الشاهد الحديثي إلى معرفة اللفظ هل هو محفوظ يمكن الاعتماد عليه في الاستدلال اللفظي، أو أنه غير محفوظ، وما يزال بعضهم يتشبث بأحد الأقوال النظرية في المسألة، وسأذكر باختصار مواقفَ النحاة المتأخرين من مسألة الإستشهاد بالحديث على المسائل النحوية، وهي على النحو الآتي:

الموقف الأول: الإستشهاد بالحديث مطلقا: وهذا يؤخذ من ظاهر صنيع بعض النحاة الذين أكثروا من الإستشهاد بالحديث في مسائل النحو والصرف وإثبات اللغة من دون تحفظ في الجملة، وعلى رأسهم الإمام جمال الدين ابن مالك.

الموقف الثاني: منع الإستشهاد بالحديث: وهذا الموقف في حقيقته ردة فعل نظرية لتوسع بعض النحاة في الإستشهاد بالحديث على المسائل النحوية، وإثبات القواعد واللغة، وإستدراكهم به على متقدمي النحاة، ويمّثل هذا الموقف أبو الحسن بن الضائع، وأبو حيان الأندلسي حيثُ تعقبا من سبقهما ممن يستشهد بالحديث، ونسبا إلى متقدمي النحاة كسيبويه وغيره ترك الإستشهاد بالحديث على إثبات اللغة؛ وذلك لجواز الرواية بالمعنى، ووقوع اللحن في الحديث من قبل الرواة .

الموقف الثالث: التوسط بين المنع والجواز: ويمّثل هذا الموقف من النحاة الشاطبي والسيوطي، فلم يمنعوا الإستشهاد مطلقاً، ولم يقبلوه مطلقاً، وإنما قالوا بجواز الإستشهاد بما ثبت لفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك من خلال ضوابط، أو قرائن تدّل على أنه لم يقع فيه تصرف من الرواة؛ كأن يكون الحديث مما يعتني الرواة بنقل ألفاظه لمعنى خاص فيه، ونحو ذلك[٣٠] .

٣ـ كلام العرب

وهو المصدر الثالث من مصادر السماع وهو كلام العرب المثبت عن فصاحتهم الموثوق بعروبيتهم شعرا ونثرا وأشهر القبائل التي أُخذ عنهم اللغة سماعا هم: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض طيء، وأما في الشعر فقد عدّوا إبراهيم بن هرمة (١٥٠هـ) آخر شاعر يُحتج بشعره وفصاحته، وقد قبل علماء اللغة الإحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري في الحواضر ومنتصف القرن الرابع في البوادي، وعلى هذا الأساس قسم النحاةُ الشعر وكلام العرب عموما من حيث الإستشهاد على طبقات أربع:

١ـ طبقة الشعراء الجاهليون وهم الذين لم يدركوا الإسلام ، كإمرئ القيس والأعشى.

٢ـ طبقة الشعراءالمخضرمون، وهم الذين عاشو العصرين الجاهلية والإسلام أمثال لبيد ،وحسان بن ثابت .

٣ـ طبقة القراء الإسلاميون، أمثال جرير والفرزدق .

٤. طبقة المولدون، ويقال لهم المحدثون من بعدهم إلى بشار بن برد وأبي نؤاس؛ فالطبقتان الأولى والثانية يستشهد بشعرهما إجماعا، وأما الثالثة فالصحيح صحة الإستشهاد بكلامها، وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعيد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم وكانوا يعدّونهم من المولدين وأما الطبقة الرابعة فالصحيح (كما يرى البغدادي) أنه لا للإستشهاد بشعرها مطلقا، وقيل يستشهد بكلام من يوثق منهم وآختاره الزمخشري [٣١].

المبحث الثاني

مفهوم القياس

القياس لغة: يعني التقدير: قال الجوهري: قسّتُ الشيء: أي قدرته على حاله، ويقال: قيس رمح، وقاس رمح، أي قدر رمح[٣٢]، وأما أصطلاحا فقد عدّه عيسى بن علي الرماني بقوله:((الجمع بين أول وثاني يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول))[٣٣]، وحدَّه الأنباري بأنّه ((حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه))، أما ابن الحاجب فقد عرّفه بقوله: ((القياس لغة: التقدير، قسّت الثوب بالذراع، وفي الإصطلاح: مساواة فرع لأصل في علة حكمه))[٣٤].

أما المعاصرون فقد حدَّته الدكتورة خديجة الحديثي (رحمها الله) على أنه ((حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نقل، وحمل ما لم يُسمع على ما سمع في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينها))[٣٥] وبفضل القياس آستطعنا أن نحمل ما لم يُسْمَع على ما سُمِعَ، فلم نأخذ العربية جميعها بالسَّماع، كأن نقول: طِباعة وصِحافة، على مثال قول العرب: تِجارة وزِراعة، وكأن ترفع في كلامك ما يستحق أن يكون فاعلاً، وأن تنصب ما يستحق أن يكون مفعولاً به... وهلم جرًّا .

نشأة القياس وتطورة

إن القياس قديم في العربية، وقد لجأ إليه النّحاة منذ وضعوا أسس علم النحو وبدأ التأليف فيه بعد أن أصبح علمًا قائمًا بذاته؛ فيروي ابن سلام الجمحي في كتابه طبقات فحول الشعراء ما نصّه: ((وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها:أبو الأسود الدؤليُّ))[٣٦]، وذكر ابن سلام أيضًا أنَّ عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي: ((كان أول من بَعَجَ النَّحوَ ومَدَّ القياس والعلل))[٣٧]، ثم جاء من بعدهما الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي قيل عنه: إنَّه: ((كان الغاية في استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه))[٣٨]، وقد عدَّه ابن جني ((سَيِّد قومه، وكاشف قناع القياس في علمه))[٣٩]، ولا ريب أنَّ النحاة بعد الخليل، بصريَّهم وكوفيَّهم، قد نهلوا من معين علمه، وعَبُّوا من بحر فكره وعقله؛ فهذا سيبويه تلميذه الذي يمّثل أنموذجًا على ذلك، إذ اعتدَّ بالقياس إعتدادا كبيرا، وكتابه خير دليل على ذلك، وقد جاء بعد سيبويه نحاة آهتموا بالقياس، وأَوْلَوْهُ عنايتهم، ومنهم أبو الحسن الأخفش الذي لازم سيبويه وتتلمّذ له، وأخذ عنه، وألف في القياس كتاب(المقاييس في النحو) ومنهم أبو عثمان المازني الذي كان يقول: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم[٤٠]، وما كتابه التصريف الذي شرحه ابن جني إلا دليلا على إعتنائه وإهتمامه الكبير بالقياس على كلام العرب، ومنهم: أبو العباس المبرد الذي قال فيه الأزهري: كان من أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه[٤١]، وكان أبو بكر بن السراج من متأخري المدرسة البصرية الذين أهتموا بأصول العربية وجمعوا مقاييسها، فقد عني بالقياس عناية شديدة جعلته يهاجم من يعتدون بالشواذ والنوادر، داعيًا إلى إسقاطها حتى لا يحدث اضطراب في المقاييس النحوية والصرفية[٤٢] ولم يقتصر الإهتمام بالقياس على البصريين فحسب، بل اهتم به النحاة الكوفيون إلا أنَّهم أتسعوا في رواية الأشعار وعبارات اللغة، ولم يقفوا عند القبائل التي آحتج البصريون بلغتها وقاسوا عليها، بل تعدّوا هذه القبائل ولم يتحرجوا من الأخذ عن سكان الحواضر كما تحرج البصريون، ممن أهتم بالقياس من الكوفيين الكسائي؛ فقد آعتد به، وآعتمد عليه، وتساهل فيه حتى إنَّه كان يرى أن النحو كلّه قياس[٤٣] .

أركان القياس

أجمع اللغويون العرب على أهمية القياس في بناء الدرس اللغوي العربي؛ فاعتبروه أصلًا من أصول أدلة النحو الإجمالية ولكنهم مع ذلك ضيقوا مفهوم القياس وقيدوه بضوابط لغوية تحول من دون عبث اللّغويين والنّحاة؛ فارتبطت بعض تلك الضوابط بأصل القياس، وبعضها الآخر كانت متعلقة بتطبيقات القياس؛ وعلى أساس ذلك تلونت تعاريفهم، وتمخضت تطبيقاتهم له في بساط اللغة والنحو وقد أطلقوا على تلك الضوابط مصطلح (أركان القياس)[٤٤]، ولما كان القياس الحمل على المسموع فيما لم يسمع، فلا بدَّ له من أركان أربعة يجب توافرها حتى تصح عملية القياس، وفي هذا يقول الأنباري: ((ولا بّد لكلّ قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعِلَّة، وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، والعِلَّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعله بالعِلَّة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كلِّ قياس من أقيسة النحو))[٤٥] .

الفصل الثاني

المبحث الأول: أصول النحو السماعية عند المبّرد

لقد آعتمد المبرّد كغيره من علماء عصره في تأصيله قواعد النحو ووضع أصوله وأسسه على السّماع؛ فالسّماع يعني النّقل المباشر عن القراء والرّواة، وعلماء اللغة العرب الذين يوثق بفصاحتهم، وكان المبرّد ينقل شواهده عن الأعراب بطريقتين:

الطريقة الأولى: عن طريق شيوخه الذين نقل عنهم اللغة: كالجرمي، والمازني، والسّجستاني، فأحيانا كان يصرّح باسم الشّيخ الذي ينقل عنه، وأحيانا لم يكن يصرّح بذلك .

الطريقة الثانية: كانت طريقة المشافهة من الأعراب مباشرة أو السماع منهم، وقد ساعده الجو الثقافي على لقاء الأعراب وسماع القصائد والأبيات واستنباط القواعد والأصول النحوية وتثبيتها[٤٦]؛ فكان يقول: ((ممّا يؤكِّد ذَلِك السماعُ قَول الأَصمعيّ فِيمَا حدَّث بِهِ عُلَمَاؤُنَا إِنَّ أَعرابيّا سمع كَلَام خلَف

الأَحمر فَقَالَ يا أَحمرُ إِنَّ عنْدك لأَشاوَى فَقلب الياءَ واوا وأَخرجه مُخْرَج صحراءَ وصحارَى فكلٌ مقلوب فَلهُ لَفظه))[٤٧]؛ فقد آعتنى المبرِّد بالسماع عناية بالغة ومضى على أثر أستاذه المازني الذي لا يرتضي القراءات الشاذة ما دامت لا تطرد مع القواعد النحوية، وتشدّد مثل سالفيه في قبول الرواية عن العرب، وكان يطعن في رواية بعض الأشعار المأثورة ما دانت لا تستقيم مع مقاييسه، ومن ذلك قوله في باب الهمزة ((فإذا كَانَتَا – أي همزتي التخفيف التحقيق – فِي كَلِمَتَيْنِ فإِنَّ أَبا عَمْرو بن العلاءِ كَانَ تَخْفيف الأُولى مِنْهُمَا وعَلى ذَلِك قرأَ فِي قَوْله تعالى:((**فقد جَاءَ أشراطها**)) إلاَّ أَن تبتدأَ بهَا ضَرُورَة كامتناع السَّاكِن))[٤٨]، ومثال آخر قوله تعالى: ((**ثمَّ لْيقطعَ فلْينظرْ**))[٤٩]، قرئت الآية المباركة بتسكين لام الأمر في كلمة (لِيقطعْ) ورمى المبرد هذه القراءة باللحن، وهي من القراءات السبعة، وقد ورث المبرد عن شيخه المازني هذا الموقف من القراءات ؛ فكان يتمسك بالأصل النحوي، ويُخضع المسموع من الآثار الفصيحة للقواعد قال لو صليت خلف إمام يقرأ (وما أنتمْ بِمُصرخِي) ويقرأ ((**واتقوا الله الذين تسَّاءلون به والأرحامَ**))[٥٠]، لأخذت نعلي ومضيت؛ فالمبرد عنيف في ردّه القراءة التي لا توافق قياسه النحوي[٥١]، فقد هاجموا نحاة البصرة القراء هجوما عنيفا بسبب تلحينهم ورد قراءاتهم وقد كان للمازني أستاذ المبرد نصيبا كبيرا في قيادة هذه الحملة العنيفة؛ فقد ختم في كتابه التصريف حملة الطعن على القراء والسخرية منهم وعدّهم من الجهلاء الذين يتعلقون بالألفاظ ويجهلون المعاني، وقد آقتدى به تلميذه المبرد فب ذلك[٥٢] .

إن من أدلة السماع الأخرى الإستشهاد بالحديث النبوي الشريف عليه، والمبرِّد لم يستشهد إلا بأربعة أحاديث نبوية، ولم يصرّح بها أحاديث صادرة عن النبي محمد (ص)، والحث أن الأحاديث النبوية الشريفة لم تشغل بال النحويين في دراستهم لمسائل القياس النحو، ويدّل على ذلك أن سيبويه لم يسأل شيخه عن توجيهٍ نحويٍّ لحديث من الأحاديث النبوية، وإنما كان يسأله عن آية أو بيت من الشعر أو عن قول للعرب، لذلك جاءت الأحاديث في كتابه سيبويه تعدُّ على أصابع اليد الواحدة[٥٣]، ومن أمثلة الأحاديث إستشهاد المبرد في باب الإستغاثة بحديث لم ينسبه لقائله وهو ((فَإِذا دَعَوْت شَيْئا على جِهَة

الاستغاثة فَاللَّام مَعَه مَفْتُوحَة تَقول يَا للنَّاس وَيَا لله وَفِي الحَدِيث لما طعن العلج أَو العَبْد عمر رَحمَه الله صَاح يَا لله للْمُسلمين فَإِن دَعَوْت إِلَى شَيْء فَاللَّام مَعَه مَكْسُورَة تَقول يَا للعجب وَمَعْنَاهُ يَا قوم تَعَالَوْا إِلَى الْعجب فالتقدير يَا قوم للعجب أَدْعُو))[٥٤].

ومن أدلة السماع الأخرى هو كلام العرب الشعري والنثري، وفيما يخّص الشواهد الشعرية فقد آعتمد المبرد على الشعر إعتمادا كبيرا في إستشهاده وقياسه، ومن هذه الاشعار شعر الفرزدق والأعشى ورُؤبة بن العُجاج وذي الرّمة وأمرؤ القيس والنابغة الذبياني وحسان بن ثابت، ومن ذلك استشهاده بقول الشاعر جرير:

فغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْباً بلغتَ وَلَا كِلابا[٥٥]

واستشهد أيضا بقول الشاعر:

ذُمَّ المنازلَ بعد منزلَة اللِّوَى والعيشَ بعد أُولئكَ الأَيامِ[٥٦]

حيث آستشهد بالبيتين على أن (غُضَّ – ذُمَّ) يجوز فيها ثلاثة أوجه وهي: (غُضِّ، غُضُّ، غُضَّ، ذُمِّ، ذُمُّ ، ذُمَّ)، وآستشهد بقول الشاعر:

لَا مَهْلَ حتَّى تَلْحَقِي بعَنْسِ أَهلِ الرِياطِ البِيْضِ والقَلَنْسِي[٥٧]

ومومطن الشاهد في هذا البيت هو (القلنسي) حيث أبدل الواو ياءً في القلنسي إذا أن الأصل القلنسو من (قلنسوة) .

أما الشواهد النثرية فقد استعان المبرِّد بكلام العرب المنثور في دعم القواعد النحوية المستنبطة وتأصيلها وتعزيز آراءه في القضايا اللغوية، ومن الشواهد النثرية الواردة في عنده نذكر قوله في باب (ما يجوز أن تُحذف منه علامة النداء وما لا يجوز ذلك فيه): ((وَقَالُوا فِي مثل من الْأَمْثَال والأمثال يستجار فِيهَا مَا يستجاز فِي الشّعْر لِكَثْرَة الِاسْتِعْمَال لَهَا افتد مخنوق وَأَصْبح ليل وأطرق كرا يُرِيدُونَ ترخيم الكروان))[٥٨]

المبحث الثاني

أصول النحو القياسية عند المبّرد

يعدُّ القياس من أدلة النحو الأساسية ولابدَّ من الإشارة الى إسناد القياس الى السماع، إذ كيف يُقاس على ما لم يُسمع ؟ لذا وجدنا المبرِّد يهتم بالقياس، وتدلّ أقوله فيه على أنه أوجب في المقيس عليه الكثيرة، وأنه لا يُؤخذ بالقليل، ولا يُقاس على الشاذ، وهذا ظاهر في قوله: ((القياس المطَّرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة))، وقوله أيضا: ((إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك))[٥٩]، وإن المبرد تعمق في اتجاه القياس، وإن المغالاة فيه قد تُعزى إليه؛ فقد آهتم إهتماما بالغا فيه، وكان يقيس على كثير من كلام العرب، والمبرد يقيس أحيانا على القليل، وهو من باب التوسع في القياس، لكنه سرعان ما نجده يعلل ويسوّغ، ولا يردُّ على ما خرج عن القياس، وخير مثال ذلك ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب، كقوله: ((وَذَلِكَ قَوْلك فى الرجل تنسبه إِلَى أته طَوِيل اللِّحْيَة: لحيانى، وفى طَوِيل الجمة: جمانى، وفى طَوِيل الرَّقَبَة: رقبانى، وفى كثير الشّعْر: شعرانى؛ فَإِنَّمَا زِدْت لما أَخْبَرتك بِهِ من الْمَعْنى فَإِن نسبت رجلا إِلَى رَقَبَة، أَو شعر، أَو جمة / قلت: جمى، وشعرى، ورقبى، لِأَنَّك تزيد فِيهِ مَا تزيد فى النّسَب إِلَى زيد، وَعَمْرو))[٦٠] .

لقد عُرِف على المبرد التزامه القياس مذهبا متمسكا بمقولة شيخه المازني((كلّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)) ثم إلتزامه بالأصول في ردِّ ما خرج على القياس، ومن أمثلة ذلك قول المبرد في باب (ما كان على ثلاثة أحرف مما آخره حرف لين): ((اعْلَم أَن مَا كَانَ من ذَلِك على فعل فَإِن الْألف مبدلة من يائه أَو واوه وَذَلِكَ قَوْلك: رَحا، وَقفا، وعصا: أعلم أَن النّسَب إلة مَا كَانَ من الْيَاء كالنسب إِلَى مَا كَانَ من الْوَاو وَذَلِكَ أَنَّك تقلب هَذِه الْألف واوا من أَي البابين كَأَنَ تَقول فِي قفا قفوى وَفِي عَصا عصوى، وَكَذَلِكَ حَصى، ورحى تَقول: حصوى، ورحوى وَإِنَّمَا قلبت الْألف المنقلبة من الْيَاء واوا؛ لكراهيتك اجْتِمَاع الياءات والكسرات، فَصَارَ اللَّفْظ فى النّسَب إِلَى الْمَقْصُور الذى على ثَلَاثَة

أحرف وَاحِدًا))[٦١]، ومثال آخر آستقبح المبرِّد أضافة النعت للعدد وجاء في باب (ما يضاف إليه من العدد من الأجناس وما يمتنع من الاضافة) قوله: ((اعْلَم أَنه كل مَا كَانَ اسْما غير نعت فإضافة الْعدَد إِلَيْهِ جَيِّدَة وَذَلِكَ قَوْلك عِنْدِي ثَلَاثَة أجمالٍ وَأَرْبَعَة أينق وَخَمْسَة دراهمَ وَثَلَاثَة أنفس فَإِن كَانَ نعتا قبح ذَلِك فِيهِ إِلَّا أَن يكون مضارعا للاسم وَاقعا موقعه وَذَلِكَ قَوْلك عِنْدِي ثَلَاثَة قريشيين وَأَرْبَعَة كرام وَخَمْسَة ظرفاء هَذَا قَبِيح حَتَّى تَقول ثَلَاثَة رجال قريشيين وَثَلَاثَة رجال كرام وَنَحْو ذَلِك فَأَما الْمُضَارع للأسماء فنحو جَاءَنِي ثَلَاثَة أمثالك وَأَرْبَعَة أشباه زيد كَمَا قَالَ الله عز وَجل {من جَاءَ بِالْحَسَنَة فَلهُ عشر أَمْثَالهَا} وَقد قرئَ {فَلهُ عشر أَمْثَالهَا} فَهَذِهِ الْقِرَاءَة المختارة عِنْد أهل اللُّغَة))[٦٢]، وقد بالغ المبرد في القياس الى حدٍّ قام بردِّ فيض من المرويات تمسكا بقياس عقده البصريون على إستقراء ناقص، ومن مواقفه هذه أنه يرى أن قولهم: (لولاك ولولاي ولولاه) لحن، والمعروف أن لولا أداة شرط تقترن باسم ظاهر أو ضمير رفع، فإذا أتصلت بضمائر النصب أو الخفض في قولهم: لولاي ولولاك ولولاه؛ فهي عند سيبويه حرف جر، وعند الأخفش إنها على بابها وإن ذلك مما وقع فيه ضمير الخفض المتصل موقع ضمير الرفع المنفصل، أما المبرد يرى أن لولا لا تجرّ الظاهر فكيف تجرّ المضمر ؟ لكن يرى أن لولاك ولولاي ولولاه لحن، وقياسه في ذلك قول الشاعر يزيد بن الحكم الثقفي معاتبا ابن عمه:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه في قلة النيق منهوي

قال المبرد: هذا لحن لا ينبغي الإحتجاج به، وذكر قائلا ((والذي أقوله أن هذا خطأ لا يصلّح، إلا أن تقول: لولا أنت، كما قال عزّ وجل: (لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)[٦٣] ومن خالفنا فهو لا بدَّ يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعده))[٦٤]، ومن الأمثلة القياس الأخرى أن سيبويه وجمهور النحويين يرون أن الاسم يرخم في غير النداء عند الضرورة ويكون ترخيمه على لغة من نوى ومن لم ينو، وأعترض المبرِّد على ذلك وقصر الترخيم على لغة من لم ينو خاصة، وقياسه أن ذلك حذف في غير النداء فصار بمنزلة ما حذف من الاسماء نحو: يد، دم ، وهذا النوع إنما يكون إعرابه في الحرف الذي يلّي المحذوف ولا ينظر غيره[٦٥]، وشاهده في ذلك قول الشاعر:

إن ابن حارث إن آشتق لرؤيته أو آمتدحته فإن الناس قد علموا [٦٦]

المبحث الثالث

الأدلة النحوية الآخرى (الإجماع ، استصحاب الحال)

مفهوم الإجماع:

الإجماع: هو أحد أدلة النحو المعتبرة ويراد به إجماع علماء البلدين البصرة والكوفة، قال عنه ابن جني في الخصائص: ((اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على النصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يردّ مَمن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنّهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: "أمتي لا تجتمع على ضلالة" وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة))[٦٧]، وقد عرّفه آخرون بأن الإجماع: وهو اتفاق علماء النحو والصرف على مسألة أو حكم والمراد بالعلماء أئمة البلدين الكوفة والبصرة ، أو أكثر النحاة، لا كلّ العلماء في العصور، ومن خلال هذا التعريف نجد أن معنى الإجماع والجمهور، في تعريفه، لا يعني الإجماع المطلق لكلّ النحويين، بل يُقيَّد في أكثر العلماء، وفي علماء أو نحاة الكوفة والبصرة فقط. ومن هنا نفهم بسهولة أن الإجماع ورأي الجمهور لا يعني رأي كلّ النحاة على إختلاف مدارسهم ومذاهبهم وعصورهم، ونفهم أيضا أن هنالك العديد من النحاة الذين خالفوا هذا الإجماع وخالفوا رأي الجمهور؛ فهو إذن، ليس بالحجة القاطعة[٦٨] .

نشأة الإجماع:

إن الوعي بالإجماع كان مبكرا بدءا بكتاب سيبويه ، وقد أكدت الدكتورة خديجة الحديثي الحقيقة ؛القائلة بأن الإجماع أصل معتمد في كتاب سيبويه إلا أن ملامحه لم تكن واضحة على الرغم من أن الفكرة كانت موجودة في كتابه، تقول في ذلك: ((...أما سبب عدم تبّينه في الكتاب – كما نرى– فهو

عدم وجود نحاة كثيرين يختلّفون في الآراء والمذاهب ، وعدم وجود مدارس نحوية متعددة ، ولم تكن الخلافات في الآراء قد ظهرت بصورة واضحة على النحو الذي نراه بعد زمنه، حيث تشعبت الآراء وآختلفت المذاهب وآستقرت قواعد النحو وأصوله، وتبّينت أدلّة النحاة وحججهم وخاصة في زمن ابن جني وابن الأنباري وابن الحاجب وابن مالك وأبي حيان ومن جاء بعدهم))[٦٩]، وبتقّدم الزمن وإزدياد عدد دارسي النحو العربي وكثرة النحويين آتخذ الإجماع صورة أوضح وأوسع مما كان عليه في كتاب سيبويه، وأصبح يستعمل على أنه أصل من أصول النحو العربي الذي يمكن أن يبنى في ضوئه بعض القواعـــــــــــــــــــــــد والأصـــــــــــــــــــــــول،

وأول من تحدّث عن الإجماع في النحو ابن جني في الخصائص وحصره في إجماع أهل البلدين، ومما وقف الإجماعُ فيه من دون الحكم أن أبا العباس المبرد أنكر جواز تقديم خبر ليس عليها؛ فاحتج عليه بأن هذا أجازه سيبويه وكافة البصريين والكوفيين، فإذا كان هذا مذهب البلدين وجب أن ينفر من خلافه،؛فقد ذهب الكوفيون، والمبرِّد، والزّجاج، وابن السَّرّاج، وأكثر المتأخرين ومنهم ابن مالك إلى منع تقديم خبر ليس عليها، وذهب أبوعلي الفارسيُّ، وابن بَرْهان إلى جواز تقديم خبر ليس عليها، نحو: قائمًا ليس زيدٌ، ونُقل عن سيبويه قولان، أحدهما: المنع، والثاني: الجواز، ولم يَرد عن العرب تقدّم خبر ليس عليها وهذه حجّة المانعين وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدّم معمول خبرها عليها وهذه حجة من أجاز تقدّم الخبر عليها كقوله تعالى: ((أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)) فكلمة يوم: ظرف معمول للخبر (مصروفًا) وهذا الظرف المعمول للخبر قد تقدم على ليس، والقاعدة عند العلماء لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل ، وكيف يجوز للمحتج في نظر المبرد أن يخالف الاجماع والإجماع عنده أصل لا يخالف وقد صرَّح بذلك حين ردّ على مَن زعم أن همزة ألق و أيصر زائدتان قال :((تَقول فِيهِ: ألق الرجل فَهُوَ مألوق، فقد وضح لَك أَن الْهمزَة أصل وَالْوَاو زَائِدَة؛ لِأَن الْهمزَة فى مَوضِع الْفَاء من الْفِعْل؛ فقد وضح لَك أَنَّهَا فوعل وَكَذَلِكَ (أيصر؛ لِأَن فِيهِ يَاء، وهمزة فكلاهما من الْحُرُوف الزَّوَائِد، فَجَمعه على إصار؛ فقد بَان لَك أَن / (أيصر) فيعل))[٧٠]،

وقد اجمع النحويون على أن الهمزة في (ألق وأيصر) أصلية أما من قال بزيادتها قالوا أولق أفعل من دون فوعل قالوا يجوز أن تكون الهمزة في ألق منقلبة عن الواو المضمومة كأن أولا : ولق ثم قلبت همزه كما تقول أعدّ في وعد ووزن قد ردّ ذلك القول من جميع النحويين بقولهم : فالجواب عن هذه الزيادة أنهم قد قالوا مألوق، فلو كانت الهمزة فيه ألفا إنما هي مقلبة عن الواو في ولق كما يدعى الخصم ، لزالت في اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة للقلب، وكانوا يقولون مولوق ومن التزم هذا زيادة الهمزة خالف جميع النحويين وكفى بذلك عيبا وفي بناء اليوم على أفعل يرى المبرد أنه يكون على أيمت(٧١) .

إن المبرِّد يقول في تحقيير رسائل و قبائل قال تصغر على (رسيئل وقبيئل) في قول جميع النحويين وقد أيدهم المبرد في ذلك وعلل لذلك بقوله: ((فأقروا الهمزة وحذفوا الألف، لأن الهمزة متحركة والألف ساكن والمتحرك حرف حي وهو في موضع الملحق بالأصول كما أ يدّهم في تأنيث الفعل مع الفعل إذا كان الفاعل حقيقي وجب تأنيث فعله لذلك يقولون : لا يجوز قام هند أما إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي بفاصل طال فأنهّ يجوز تأنيث الفعل فيجوز مع " حضر القاضي اليوم امرأة "هذا قول جميع النحويين وأيدهم هو في ذلك(٧٢).

لقد كان المبرد مدّققا نظارا ، ذا شخصية مستقلة لا يخضع لرأي أحد من النحاة ، لكن شخصيته تلك لم يكن لتصل به إلى درجة تجعل منه صاحب مذهب نحوي أو تبلغ به حدّ التفرد بالرأي في أكثر المسائل .

إستصحاب الحال:

ويسمى أيضا بـ(أصل الوضع وأصل القاعدة، والعدول عن الأصل والرّد إلى الأصل، واستصحاب الأصل)، وهو في اللغة: " المصاحبة أو إستمرار الصحبة، ويعني في الإصطلاح: ((إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل))(٧٣)، وهو من الأدلة المعتبرة ، وقد

ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي أن سيبويه آعتمده أصلا من أصوله في بناء الأحكام وإصدارها؛ فقالت: ((أمّا سيبويه فقد استدل بهذا الدليل في مواضع كثيرة من كتابه وإن لم يصرّح به، ولم يسمّه إستصحاب حال أو إستصحاب أصل كما رأينا ذلك عند البصريين والكوفيين وغيرهم من النحاة، إلا أننا حاولنا تتبع المواضع التي آستدل عليها بإستحصال الأصل فيها وفي أمثالها، فوجدناها كثيرة، منها ما يخّص أبنية الكلم ومنها ما يخّص الأساليب والعبارات ومنها ما كان عاماً))[٧٤]، ولم يتعرض ابن جني إلى ذكره مباشرة وإن طبّقه كغيره من النحاة، ولعل أول من تحدَّث عنه وعرَّفه هو ابن الأنباري الذي عدَّه دليلا ثالثا بعد السماع والقياس

واستصحاب الحال مصطلح فقهي أصولي في الأصل ويعني عندهم: بقاء الأمر على ماهو عليه ما لم يوجد ما يغيره، ومن أمثلته عند النحاة إستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب وإستصحاب حل الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب[٧٥] .

أنَّ المتتبِّع لكتاب "المقتضب" لهذا العالِم الكبير، يجده يستعمل الإستصحاب في حوالي سبعين مسألةً، وهو يعبِّر عنه بالعديد من العبارات، منها ما استعمله سيبويهِ، ومنها ما زاده هو، وقبل ذكر هذه العبارات وبيان المسائل التي تتعلَّق بها، ينبغي الإشارة إلى أنَّ المبرِّد قد آستعمل لفظ (تستصحب) مرة واحدة في كتابه، ولكنْ بمعناه اللغويّ، يقول: ((اعْلَم أَن الْأَشْيَاء الَّتِي لَا تستصحب فتحتاج إِلَى الْفَصْل بَين بَعْضهَا وَبَعض تلحقها ألقاب تميز جِنْسهَا من جنس غَيرهَا وَذَلِكَ قَوْلك هَذِه أم حبين وَهَذَا سَام أبرص وَأَبُو بريص وَهَذَا أَبُو جخادب لضرب من الجنادب وَكَذَلِكَ هَذَا أَبُو الْحَارِث للأسد وَهَذَا أُسَامَة وَهَذَا ثعالة للثعلب))[٧٦]، فمن الواضح أنَّ مراده هنا بالأشياء التي لا تستصحب: ما لا يستأنسه الإنسان فيلازمه من الحيوانات ونحوها، ومعنى الملازمة هو المعنى اللغويُّ للإستصحاب، وعلى هذا يصحُّ القول بأنَّ (الإستصحاب) ومشتقاته باعتباره مصطلحًا علميًّا لم يردّ في كتاب (المقتضب) للمبرد، ومن ذلك قوله في الحديث عن حركة همزة الوصل: ((هذه الألف الموصولة أصلها أن تبتدئ

مكسورة... فإن كان الثالث من (يَفْعل) مضمومًا آبتُدئت مضمومة... تقول لها: أُغْزِي، أُعْدِي؛ لأنَّ الأصل كان أن تثبت الواو قبل الياء، ولكنَّ الواو كانت في (يَعْدُو) ساكنة، والياء التي لحقت للتأنيث ساكنة؛ فذهبت الواو؛ لالتقاء الساكنين، والأصلُ أن تكون ثابتة))[٧٧]، ومنه قوله عن دلالة اسم الفاعل: ((وأمَّا (قاتل)، فيكون للقليل والكثير؛ لأنه الأصل))[٧٨]، ومنه قوله: ((إذا اجتمع مذكَّر ومؤنَّث، جُعل الكلام على التذكير؛ لأنه الأصل))[٧٩]، ومنه قوله في الحديث عن الصفة المشبهة إذا أضيفت: ((ويجوز أن تقول: هذا رجلٌ حسنُ الوجهِ، فالوجه لم يَجْعَل (حَسَنًا) معرفة، وإن كان مضافًا إليه؛ وذلك لأنَّ التنوين هو الأصل))[٨٠] .

الخاتمة ونتائج البحث

الحمد لله تعالى الذي أعانني على إتمام هذا البحث حتّى آكتمل وآستوى على سوقه، وبعد هذه الرحلة العلمية في رحاب أصول النحو العربي عند المبرِّد، وصلنا الى أهم النتائج المستحصلة وجاءت كالآتي:

١- يعُدّ المبرِّد أحد حاملي لواء مدرسة البصرة بعد سيبويه والمازني لبراعته في اللغة وتمكّنه منها .

٢- بالرغم من مكانة المبرِّد العلمية والأدبية وغزارة علمه وإتساع معارفه إلا أنه لم يصل إلينا من آثاره إلا العدد القليل .

٣- إن أصول النحو عند أغلب العلماء هي: القياس، والسماع، والاجماع .

٤- إن الغاية الرئيسة من أصول النحو هي لفائدة الباحث المتمرس لكي يضع يده على الأدلة النحوية ومعرفة طرق إستحصالها وضوابطها .

٥- إن المبرِّد آعتمد كثيرا على السماع في تأصيله لقواعد النحو ووضع أصوله وأسسه .

٦- آعتنى المبرِّد بالقياس عناية فائقة وتعمق فيه وبالغ فيه كثيرا .

٧- بالرغم من حجية الإجماع وقوته بين الآراء النحوية إلا أن المبرِّد خالف الإجماع في بعض المواطن متمسكا برأيه وإجتهاده؛ فالمبرِّد لم يخضع لرأي أحد من النحّاة .

الهوامش:

(١) ينظر: دروس في المذاهب النحوية: د. عبده الراجحي: ٦٢ .

(٢) ينظر: دروس في المذاهب النحوية: د. عبده الراجحي: ٦٣ .

(٣) ينظر: المبرد حياته وآثاره: ٩٤، لأحمد حسنين القرني، وعبد الحميد فرغلي علي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر – القاهرة، ١٩٧١م .

(٤) ينظر: تهذيب اللغة للأزهرى، والقاموس المحيط، ولسان العرب – ط دار المعارف، والمعجم الوسيط مادة (أصل) – ط دار المعارف (١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م).

(٥) ينظر: المصباح المنير مادة (أصل)

(٦) ينظر: المفردات فى غريب القرآن للراغب الأصفهانى: ٢٦ كتاب الألف – دار الكتب العلمية – بيروت (١٤١٨هـ – ١٩٩٧م).

(٧) التعريفات للجرجانى: ٣٢، دار الكتب العلمية – بيروت (١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م).

(٨) لمع الأدلة لابن الأنبارى: ٨٠ – تحقيق أ./ سعيد الأفغانى (١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م) – مطبعة الجامعة السورية.

(٩) الإصباح فى شرح الاقتراح: ٢٥ – تحقيق د./ محمود فجال – دار القلم – دمشق (١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م).

(١٠) أصول النحو العربى: المقدمة د./ محمد عيد – عالم الكتب – القاهرة ١٩٨٢م.

(١١) أصول النحو العربى: المقدمة د./ محمد عيد.

(١٢) القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربى: ١٣ ، د. غريب نافع.

(١٣) الخصائص: ٣٤/١

(١٤) لمع الأدلة: ٨١

(٦) الإصباح فى شرح الاقتراح: ٢٦

(١٥) الإصباح فى شرح الاقتراح: ٢٦

(١٦) النحو وكتب التفسير : ٨٦/١ . د./ إبراهيم رفيدة ، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠م، الدار الجماهيرية للنشر – ليبيا .

(١٧) الإصباح فى شرح الاقتراح: ٢٩

(١٨) ينظر: أصول النحو العربي، د.أحمد محمود نحلة: ٢٩ .

(١٩) ينظر:الاقتراح للسيوطي: ٣٦

(٢٠) الاقتراح ، للسيوطي: ١٢٨ .

(٢١) الخصائص: ٢/ ٧ .

(٢٢) ينظر: الخصائص: ٢/ ٢٧ .

(٢٣) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها: ٣٤ .

(٢٤) سورة إبراهيم/ آية ٢٢ .

(٢٥) سورة النساء/ آية ١

(٢٦) سورة الكهف/ آية ٢٥

(٢٧) سورة هود / أية ٧٨

(٢٨) سورة الأعراف / أية ١٠ وسورة الحجر/ آية ٢٠

(٢٩) ينظر: أصول النحو العربي، د.أحمد محمود نحلة: ٣٣ – ٣٩ .

(٣٠) ينظر: أصول النحو العربي، د.أحمد محمود نحلة: ٤٦ ، ٥٦ .

(٣١) ينظر: أصول النحو العربي، د.أحمد محمود نحلة: ٥٧ – ٦٧ .

(٣٢) ينظر: الصحاح: ٣/ ٩٦٨ .

(٣٣) الحدود في النحو: ٣٨ .

(٣٤) منتهى الأصول والأمل: ١٦٦ .

(٣٥) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٣١.

(٣٦) طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٢ .

(٣٧) طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٤ .

(٣٨) بغية الوعاة: ١/ ٥٥٧ .

(٣٩) الخصائص: ١/ ٣٦٢ .

(٤٠) ينظر: الخصائص: ١/ ١١٥ .

(٤١) ينظر: تهذيب اللغة: ١/ ٢٤ .

(٤٢) ينظر: المدارس النحوي، شوقي ضيف: ١٢٤ .

(٤٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٩ .

(٤٤) ينظر: لمع الأدلة: ٩٠ .

(٤٥) لمع الأدلة: ٩٣ .

(٤٦) ينظر: المقتضب: ٢/ ٨١ ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت .

(٤٧) المقتضب: ١/ ٣١

(٤٨) المقتضب: ١/ ١٥٨ .

(٤٩) سورة الحج / آية ١٠

(٥٠) سورة النساء / آية ١ .

(٥١) ينظر: القياس في النحو العربي، سعيد جاسم الزيديي: ٨٦ – ٨٧ .

(٥٢) ينظر: المقتضب: ١/ ١١١، مقدمة المحقق .

(٥٣) ينظر: الجمل في النحو المنسوب الى الخليل دراسة تحليلة، لمحمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف– الأسكندرية، ص: ١٢٣ .

(٥٤) المقتضب: ٤/ ٢٥٤

(٥٥) ينظر: المقتضب: ١/ ١٨٥

(٥٦) ينظر: المقتضب: ١: ١٨٥

(٥٧) المقتضب: ١/ ١٨٨

(٥٨) المقتضب: ٤/ ٢٦١ .

(59) الكامل في اللغة والأدب: ١/ ٣٣ ، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة – ١٩٩٧

(٦٠) المقتضب: ٣ / ١٤٤ .

(٦١) المقتضب: ٣/ ١٣٦ .

(٦٢) المقتضب: ٢/ ١٨٥ .

(٦٣) سورة سبأ / آية ٣١

(٦٤) الكامل في اللغة والأدب: ٣/ ٢٤٧ .

(٦٥) القياس في منهج المبرد، د. صاحب أبو جناح، (بحث) مجلد المورد، مجلد ٩ ، عدد ٣ ، ١٩٨٠، ص: ٣٥

(٦٦) الكتاب: ٢/ ٢٧٢

(٦٧) الخصائص: ١/ ١٩٠

(٦٨) النحو الى أصول النحو، لعبد الله العُتيق: ٩ .

(٦٩) الشاهد وأصوله في كتاب سيبويه: ٢٥

(٧٠) المقتضب: ٣ / ٣١٦ .

(٧١) ينظر: المقتضب: ٣٩١

(٧٢) المقتضب: ٢/ ٢٨٦ .

(٧٣) الإغراب في جدل الإعراب، لابن الانباري: ٩٣ .

(٧٤) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي: ٦٨ .

(٧٥) ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو لعبد الرحمن بن الانباري: ٩٥ .

(٧٦) المقتضب: ٤/ ٣١٩ .

(٧٧) المقتضب: ١/ ٨١ .

(٧٨) المقتضب: ٣/ ١١٣ .

(٧٩) المقتضب: ٢/ ١٨٢ .

(٨٠) المقتضب: ٤/ ١٨٥ .

المصادر:

١. الإصباح فى شرح الاقتراح: تحقيق د./ محمود فجال – دار القلم – دمشق (١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م).

٢. أصول النحو العربى: المقدمة د./ محمد عيد – عالم الكتب – القاهرة ١٩٨٢م.

٣. أصول النحو العربي، د.محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٨ .

٤. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، لابن الانباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية – ١٩٥٧م .

٥. الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، حققه وشرحه: د. محمود فجال، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م .

٦. الانصاف في مسائل الخلاف، لابن الانباري، مكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م

٧. بغية الوعاة، للسيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان – صيدا، عدد الأجزاء ٢ .

٨. التعريفات للجرجانى، دار الكتب العلمية – بيروت (١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م).

٩. تهذيب اللغة للأزهرى، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م .

١٠. الجمل في النحو المنسوب الى الخليل دراسة تحليلة، لمحمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف- الأسكندرية .

١١. الخصائص لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، عدد الأجزاء ٣

١٢. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي، مطبعة جامعة تكريت، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م .

١٣. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

١٤. طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجحمي، محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني، السعودية – جدة، عدد الأجزاء ٢ .

١٥. في النحو العربي نقد وتوجيه، د.مهدي المخزومي، دار الرائد العربي – بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م .

١٦. القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .

١٧. القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربى، د. غريب نافع،

١٨. القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، د.سعيد جاسم الزيدي، دار الشروق – مصر، ١٩٩٧م .

١٩. القياس في منهج المبرد، د. صاحب أبو جناح، (بحث) مجلد المورد، مجلد ٩ ، عدد ٣ ، ١٩٨٠ .

٢٠. الكامل في اللغة والأدب: لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة – ١٩٩٧

٢١. لسان العرب، لابن منظور، لناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة – ١٤١٤هـ ، عدد الأجزاء: ١٥

٢٢. المبرد حياته وآثاره، لأحمد حسنين القرني، وعبد الحميد فرغلي علي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر – القاهرة، ١٩٧١م .

٢٣. المدارس النحوي، د. شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، الطبعة السابعة .

٢٤. المصباح المنير، للحموي، المكتبة العلمية – بيروت، عدد الأجزاء: ٢

٢٥. المعجم الوسيط، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة .

٢٦. المفردات فى غريب القرآن للراغب الأصفهانى، دار الكتب العلمية – بيروت (١٤١٨هـ – ١٩٩٧م).

٢٧. المقتضب، لأبي العباس المبرِّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت .

المصادر العربية مترجمة للغة الإنكليزية:

1.Al-Isbah fi Sharh Al-Proposal: Investigation by Dr. Mahmoud Fajal - Dar Al-Qalam - Damascus (1409 AH - 1989 AD).

2.Fundamentals of Arabic Grammar: Introduction Dr./ Muhammad Eid - World of Books - Cairo 1982 AD.

3.The Fundamentals of Arabic Grammar, Dr. Mahmoud Ahmad Nahla, Dar Al Uloom Al Arabiya - Beirut, first edition, 1978.

4.Strangeness in the Controversy of Syntax and the Luminous Evidence, by Ibn al-Anbari, investigated by Saeed al-Afghani, Syrian University Press - 1957 AD.

5.The proposal in the principles of grammar, by Al-Suyuti, verified and explained by: Dr. Mahmoud Fajal, Dar Al-Qalam - Damascus, first edition, 1409 - 1989 AD.

6.Equity in matters of disagreement, by Ibn al-Anbari, Al-Asriyyah Library, first edition, 1424 AH - 2003 AD

7.The Way of the Consciousness, by Al-Suyuti, investigator: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Al-Asriyyah Library - Lebanon - Sidon, Volume 2.

8.Definitions by Al-Jurjani, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut (1421 AH - 2000 AD.(

9.Refining the Language of Al-Azhari, investigator: Muhammad Awad Mereb, Dar Revival of Arab Heritage - Beirut, first edition, 2001 AD.

10.The sentences in the syntax attributed to Hebron, an analytical study, by Muhammad Ibrahim Ubadah, Manshaat al-Ma'arif - Alexandria.

11.Properties by Ibn Jinni, Egyptian General Book Authority, fourth edition, number of parts 3

12.Witness and Fundamentals of Syntax in Sibawayh's Book, by Khadija Al-Hadithi, Tikrit University Press, first edition, 1974 AD.

13.Al-Sahibi in the jurisprudence of the Arabic language and its issues and the Sunnahs of the Arabs in their speech, by Ahmed bin Faris, publisher: Muhammad Ali Baydoun, first edition 1418 AH-1997 AD.

14.Layers of Fools of Poets, by Ibn Salam Al-Jahmi, Mahmoud Muhammad Shaker, Publisher: Dar Al-Madani, Saudi Arabia - Jeddah, Volume 2.

15. In Arabic Grammar, Criticism and Guidance, Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dar Al-Raed Al-Arabi - Beirut, second edition, 1986 AD.

16.Al-Muhit Dictionary, by Al-Fayrouzabadi, Heritage Investigation Office at Al-Resala Foundation, under the supervision of: Muhammad Naeem Al-Arqsusi, Publisher: Al-Resala Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Beirut - Lebanon, eighth edition, 1426 AH - 2005 AD.

17.The general rules and general principles of Arabic grammar, d. useful Stranger،

18.Analogy in Arabic grammar, its origins and development, Dr. Saeed Jassim Al-Zaidi, Dar Al-Shorouk - Egypt, 1997 AD.

19.Measurement in the path of the radiator, d. Sahib Abu Jinnah, (Research) Vol. Al-Mawred, Vol. 9, No. 3, 1980.

20.Al-Kamil in Language and Literature: by Abu Abbas Al-Mubarrad, edited by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Fikr Al-Arabi - Cairo, Edition: Third Edition - 1997

21.Lisan al-Arab, by Ibn Manzur, published by: Dar Sader - Beirut, third edition - 1414 AH, number of parts: 15

22.Al-Mubarrad: His Life and Its Effects, by Ahmed Hassanein Al-Qarni and Abdel Hamid Farghali Ali, Egyptian General Authority for Copyright and Publishing - Cairo, 1971 AD.

23.Grammar schools, d. Shawqi Dhaif, Dar Al-Maarif - Cairo, seventh edition.

24.Al-Misbah Al-Munir, by Al-Hamwi, The Scientific Library - Beirut, Number of parts: 2

25.The Intermediate Dictionary, Author: Arabic Language Academy in Cairo, (Ibrahim Mustafa / Ahmed Al-Zayat / Hamed Abdel Qader / Muhammad Al-Najjar), Publisher: Dar Al-Da'wa.

26.Al-Mufradat fi Gharib Al-Qur'an by Al-Raghib Al-Isfahani, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut (1418 AH - 1997 AD).

27. Al-Muqtasib, by Abu Abbas Al-Mubarrad, edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Azimah, World of Books - Beirut.